الأحزاب العربية في الداخل.. المتغيرات وانتخابات الكنيست..

تقدير موقف

مجدي طه – باحث في مركز الدراسات المعاصرة

مدخل...

تخوض الأحزاب العربية البرلمانية انتخابات الكنيست الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ٢٢ يناير ٢٠١٣ في ظل تحديات مركبة جدا تحيط بالمجتمع العربي في الداخل من مختلف الجهات. وفي الحقيقة لا يختلف المنطق التي تعتمد عليه هذه الأحزاب بالرغم من اختلاف مركباتها وهيئاتها- فهي جميعا متفقة على أن النضال البرلماني والحقوقي لا يمكن أن يؤثر إلا إذا كان عبر القنوات الرسمية وعبر مؤسسة الكنيست، وتعتقد هذه الأحزاب بأن بإمكانها ومن خلال المؤسسات والقنوات الرسمية تغيير المكانة القانونية وتفعيل المواطنة للفلسطينيين في الداخل لتحقيق قدر أكبر من المساواة والاندماج "الايجابي" في المجتمع الإسرائيلي وفي المؤسسات الحكومية والرسمية وغيرها من الأطر غير الرسمية وغير الحكومية وفي مقارنة مع الهيئات والأحزاب التي لا تخوض الانتخابات البرلمانية أن بسبب رؤيتها الأيديولوجية أو بسبب اعتباراتها المختلفة فأن البون شاسع بين طروحات التيارات المختلفة لواقع ومستقبل الفلسطينيين في الداخل.

تأتي هذه الانتخابات في ظل تخوفات من سيرورة الانتخابات وحجم المقاطعة المتوقعة لهذه الأحزاب بعد أن كشفت استطلاعات الرأي العام عن حجم أزمة الثقة مع الحزب السياسي في البلاد سواء كان ذلك في المجتمع العربي أو الشارع الإسرائيلي .. ومن جهة ثانية تأتي هذه الانتخابات في ظل حالة من الضعف الواضح للشارع العربي وأزمة اللا مبالاة التي يعيشها وتتجلى في واقعه المعاش والمخصوص، وقد داهمت الانتخابات الأحزاب العربية وهي ما زالت تعاني من أزمات داخلية وخارجية على حد سواء .إلى جانب حالة التحالفات الحزبية والحراك الحزبي في الشارع الإسرائيلي.

أحزاب عربية محدودة التأثير..

وفي جرد سريع لانجازات هذه الأحزاب التي تخوض معارك الانتخابات وتملأ الدنيا بعرض كثير من أوراقها لكسب صوت الشارع العربي في الداخل الفلسطيني نجد بأن غالبية هذه الأحزاب لم ترتق في تقديمها لمشاريع قوانين إلى حزب إسرائيلي واحد أو بالأحرى لحزب يميني متطرف واحد ولا نود المبالغة والقول رغم وجود مجموعة كبيرة من المؤشرات والمبررات والدلائل التي تؤكد وتثبت بالدليل القاطع وعلى سبيل المثال بأن عضو في الكنيست تدعى "فاينة كيرشنباوم" ممثلة عن حزب "يسرائيل بيتينو" قدمت لوحدها مشاريع قوانين ما يفوق مجموع القوانين والمشاريع التي قدمتها كل الأحزاب العربية مجتمعة داخل الكنيست، هذه الانجازات وغيرها من الانجازات –إن وجدت بالأساس- التي يتسابق في عرضها كل حزب من هذه الأحزاب ليمنح نفسه شرعية سياسية لا ترتقي إلى مستوى التطلعات والتوقعات الجماهيرية العربية.

واضح بأن الأحزاب العربية وضمن نشاطها البرلماني هي ذات وضعية محصورة ومحدودة التأثير ولا يمكن لأي عاقل أن ينكر ذلك ولا شك بأن ذلك ينطبق أيضا على مستوى التمثيل البرلماني، فبعد مرور عشرات السنين على التجربة البرلمانية لأحزاب الكنيست العربية يجب على هذه الأحزاب عرض انجازاتها ونشاطاتها أمام جمهور منتخبيها بطريقة نزيهة وشفافة وليس فقط الاكتفاء بتقديم هذه الانجازات بشكل صوري شفوي وغامض لا يرقى إلى الشرعية السياسية، ومن حق الناخبين العرب المنتمين والداعمين لهذه الأحزاب أيضا الاطلاع على هذه المسودات والنشاطات من أجل مراجعة ومحاسبة هذه الأحزاب التي أخذت على عاتقها خدمتهم وحثتهم على التصويت وأقنعتهم بضرورة الخطوة وعدم الاكتفاء فقط بدغدغة مشاعر الناخبين وإقناعهم بأن الأسوأ بانتظارهم إن لم يدلوا بأصواتهم للأحزاب العربية وكأن الأسوأ يتجنب المجتمع العربي في الداخل بسبب العصا السحرية التي تستعملها الأحزاب العربية في الكنيست الإسرائيلي.

تساهم المشاركة العربية في الانتخابات البرلمانية وكما أشار العديد من الباحثين والأكاديميين إلى خدمة المشروع الصهيوني وتجميل الصورة غير الحقيقية للديمقراطية الإسرائيلية المزعومة وقد اعترف أحد رؤساء الأحزاب العربية وهو زعيم لحزب كبير في أحدى البرامج وردا على إساءة أحدى ممثلات حزب اليمين له بأن "الأحزاب العربية تؤدي خدمة ينبغي على "إسرائيل" تقديم الشكر لها"، وهناك ادعاء آخر بأن فلسطينيي الداخل يمارسون "إسرائيليتهم" من خلال الكنيست والتصدي لليمين[1]. ولكن وبالرغم من ضعف الأحزاب العربية ومحدودية تأثيرها وعدم قدرتها على انتزاع الحقوق من السلطة كما بينت في بنود وبرامج ترشحها فهناك قناعات أيديولوجية وفكرية وأخرى إستراتيجية وتكتيكية لدى هذه الأحزاب في الاستمرارية في العمل البرلماني وعدم مغادرته رغم الضغوطات الهائلة التي مورست من قبل الجماهير العربية في العقود الأخيرة والدعوات المتزايدة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية وخاصة بعد أحداث انتفاضة الأقصى وحرب لبنان وحرب غزة عام ٢٠٠٩ بسبب خيبة الأمل من قدرة هذه الأحزاب على التأثير والتغيير وفقدان الثقة بالمؤسسة الإسرائيلية وسياساتها القمعية.

[1] صوت الحق والحرية، ٢٥.١٠.٢٠١٢، ص ٢٤-٢٥.

كتلة موحدة.. حزب واحد.. وكتلة مانعة جديدة

هذه الفكرة ليست جديدة فهي بالمجمل العام فكرة قديمة جديدة ولا نبالغ إن قلنا بأنها تظهر كل دورة انتخابية تعلن عنها الحكومة الإسرائيلية، يعتقد البعض بأن الخروج من أزمة وضبابية الواقع السياسي للأحزاب العربية البرلمانية يكمن في توحيد صفوف هذه الأحزاب من أجل رفع نسبة التصويت والحصول على قدر أكبر من التمثيل البرلماني داخل الكنيست ليشكل ما يشبه "كتلة موحدة مانعة" على غرار الدور الذي لعبته الأحزاب العربية في "الكتلة المانعة" التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي بحيث ساهمت مشاركة الأحزاب العربية في إفشال محاولات حزب الليكود لتشكيل الحكومة الائتلافية ومكنت حزب العمل عام ١٩٩٢ من البقاء في الحكم عن طريق ائتلاف مكون من ٦٠ عضو كنيست.

وأتاحت "الكتلة المانعة" هذه الفرصة تحت وقع التأثيرات والضغوطات الخارجية من منظمة التحرير الفلسطينية على الأحزاب العربية البرلمانية حينها (الحركة التقدمية للسلام والمساواة ١٩٨٢، والحزب الديمقراطي العربي ١٩٨٨) وأبقت حزب العمل في السلطة الأمر الذي فتح الباب أمام سلسلة من التحولات السياسية وكان من أبرزها توقيع اتفاقيات سلام مع الأردن ومع الفلسطينيين بدءا بالتوصل إلى اتفاقية أوسلو (ا) وانتهاء بالتوقيع على أوسلو (ب) ومرورا بتوقيع اتفاقية غزة وأريحا في مايو ١٩٩٤ وتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٩٤.

يعتمد الخطاب العربي اليوم بين الأحزاب العربية على نفس التكتيك السياسي فلا ميثاق وبرنامج سياسي ووطني جامع ولا إستراتيجية سياسية واضحة.

يعتبر نموذج "الكتلة المانعة" من أحد المحفزات الرئيسية التي قد تدفع بقوة بعض القوى السياسية وبعض الهيئات الحزبية من تشكيل حزب موحد أو كتلة موحدة لتخوض الانتخابات وتحافظ على لم شمل الصوت العربي وعدم إهداره وتفتيت الأصوات العربية وعدم حرقها بين مختلف الأحزاب والتصدي لأحزاب اليمين وللتطرف ومن منطلق الإيمان بقدرتها على التأثير كما حصل من منافع على قياس "الكتلة المانعة"، وتجدر الإشارة إلى أن أوضاع الفلسطينيين في هذه الفترة بالذات بقيت كما هي عليه ، فبالرغم من الدور الفاعل للأحزاب العربية التي استجابت لتطلعات منظمة التحرير في "الكتلة المانعة" وتدخلت لصالح تنفيذ رغبات بعض القيادات داخل منظمة التحرير فـأنَّ السياسات الفعلية للحكومة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين في الداخل لم تتغير أبدا ، بل ازدادت الأوضاع خبالا في كل شيء وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وإتاحة فرص العمل والمساواة وغيرها من المسائل التي تشكل أدوات مطلبية للنضال لدى القوى التي تؤمن بمشروعيتها وأهميتها وهي بالمناسبة أدوات تتغذى عليها مختلف الأحزاب في الداخل الفلسطيني .

في عملية حساب بسيطة منذ عام ١٩٩٣ وحتى هذه اللحظات ازدادت معدلات الفقر في الداخل الفلسطيني وارتفعت معدلات البطالة وتغولت المؤسسة الإسرائيلية اتجاهنا وسنت عشرات القوانين لتحجيم نضالنا وحتى مطالبنا الحقوقية اليومية وهدمت عشرات المنازل وخَطرَت آلاف البيوت بالهدم وحصرت السلطات المحلية بما يسمى الخرائط الهيكلية وأخضعت العشرات من السلطات المحلية لمراقبة الداخلية وتعمق تغلغل المخابرات في الشأن اليومي ووضعتنا أمام تحديات الهوية والانتماء أن عبر الخدمة المدنية أو العسكرية أو اللقاءات العربية اليهودية للشبيبة، وعلى هذا الأساس لم يحصل تغيير على مكانة الفلسطينيين.

ويمكن الملاحظة بأن الحراك الأخير الذي جاء بمبادرة بعض الأحزاب العربية من أجل إقامة قائمة موحدة تضم خليط من الأحزاب العربية تهدف بالأساس إلى مواجهات تصاعد اليمين والقوى اليمينية المتطرفة وخاصة بعد تحالف "إسرائيل بيتنا" مع حزب "الليكود" في قائمة موحد أطلق عليها "الليكود بيتنا، الليكود

بيتينو" والهدف الآخر مواجهة عزوف الجماهير العربية عن انتخابات الكنيست والتأثير على المزاج الشعبي، واستعادة ثقة الجماهير بالأحزاب وبالعمل السياسي الآخذة بالتآكل[٢]، ومن هذه الجوانب يمكن قراءة المبادرة التي قام بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي لبحث أمكانية تشكيل ائتلاف عربي موحد على غرار "العربية الموحدة" تجمع بين التيارات السياسية والفكرية الرئيسية داخل المجتمع مع أمكانية ضم يهود "يساريين" ديمقراطيين كون الجبهة قائمة عربية- يهودية تؤمن بضرورة العمل المشترك، وقد اقترح "عوض عبد الفتاح" من خلال لقاء معه إقامة قائمة موحدة وتسميتها "القائمة مشتركة"[٣].

[٢] فصل المقال، ٢.١١.٢٠١٢، ص ٢.
[٣] المصدر السابق.

سيناريوهات متوقعة..

في ظل الخلافات الجذرية والفكرية المختلفة التي تحملها الأحزاب العربية والأجندات التي ترتبط بها بالإضافة إلى الخلفيات التاريخية التي وقفت وراء إقامة بعض هذه الأحزاب تعلو بعض الأصوات المطالبة بالاستجابة لرغبات الجماهير العربية وسط الدعوات المكثفة من قبل بعض الأحزاب العربية التي برزت مؤخرا على الساحة العربية في المطالبة بإقامة قائمة موحدة ومنها: التجمع الديمقراطي[٤] والحركة الإسلامية البرلمانية[٥] وموقف بعض الأحزاب العربية الأخرى المرتبكة والمترددة وبعضها الرافض لتشكيل مثل هذه الكتلة أو القائمة[٦]، إلا أننا أمام مشهد وحالة سياسية مركبة على مستوى الحركات والأحزاب العربية البرلمانية.

السيناريو الأول

في حال نجاح سيناريو إقامة قائمة "مشتركة" تجمع التيارات السياسية والفكرية المختلفة وهو بالمناسبة قد يعد مفاجأة غير مسبوقة وغير متوقعة ومن العيار الثقيل على مستوى الداخل الفلسطيني، فإن تحقق هذا التحالف ونجح في تخطي كل العقبات التنظيمية والبنيوية وبلورته سياسيا واستراتيجيا، فان هذه الخطوة من شأنها أن تؤثر على النحو التالي:

١. إقامة كتلة موحدة تجمع أطياف من أحزاب العربية قد يساهم في زيادة عدد المصوتين والناخبين العرب وخاصة عند شريحة المترددين والمتخبطين مما يرفع من أعداد المشاركين في انتخابات الكنيست ويقلل بالمقابل من نسبة المقاطعين لاعتباراتهم الأيديولوجية.
٢. رفع نسبة التصويت قد يساهم في زيادة عدد التمثيل داخل الكنيست الإسرائيلي وبالتالي يصبح للنواب العرب تمثيلا وتأثيرا أكبر على مجريات الحياة السياسية في الحكومة الإسرائيلية كما يدعون مع الأخذ بعين الاعتبار بأن لذلك التمثيل ما يضعفه وقد لا يساوي شيئا أمام التطرف السياسي الإسرائيلي.
٣. بداية حقبة سياسية جديدة على مستوى الداخل تتطلب توقعا لتغيير السياسات الإستراتيجية الإسرائيلية المعروفة وهذه المرحلة تتطلب مهارات سياسية ومهنية عالية جدا لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات.
٤. توفير جهود الأحزاب العربية وتحويل معركة المنافسة من بين الأحزاب العربية- العربية نفسها إلى الخارج وللأحزاب الصهيونية.

السيناريو الثاني

وفي المقابل يمكن توقع السيناريو الآخر بالنسبة للأحزاب الراغبة في تشكيل ائتلاف وقائمة مشتركة ويمكن الإجمال على النحو التالي:

١. فشل في إقامة قائمة واحدة مشتركة نظرا للاعتبارات السياسية والفكرية والتنظيمية وللظروف البنيوية التي من المحتمل أن تقف عائقا أمام الكثير من الخيارات في ظل صراع المصالح والأجندات بالإضافة للصراع على الهيمنة السياسية والحزبية.

---

[٤] انظر نص رسالة التجمع إلى الجبهة والحركة الإسلامية بعنوان "القائمة المشتركة"، فصل المقال، ٢٠١٢.
[٥] "خطاب الوحدة رد على مستوى التحدي"، موقع بانيت وصحيفة بانوراما، ١.١١.٢٠١٢.
[٦] موقع العرب، ٦.١١.٢٠١٢.

٢. تشكيل ائتلافات وتحالفات ثنائية الجانب أو أكثر بين التيارات والأحزاب السياسية[٧]، ومن شأن هذه الخطوة أن تؤثر سلبا وترفع من حدة الاستقطاب السياسي للأحزاب العربية ومن المحتمل أن تؤدي هذه الحالة التكتيكية إلى زيادة أعداد المترددين وبالتالي خفض نسب التصويت والمشاركة العربية في انتخابات الكنيست.

٣. ظهور أحزاب جديدة مؤلفة من شخصيات سياسية تسعى للابتزاز السياسي ، ومحاولة الوصول إلى الكنيست عن طريق عقد التحالفات أو المعاهدات مع القوى الفاعلة وانتهاز الفرص وقد تكون هذه الشخصيات شاركت في أحزاب صهيونية في السابق، وتكون الفرصة مهيأة أكثر لظهور مثل هذه الأحزاب في حالة فشل إقامة التحالفات ومن شأن هذه الأحزاب أن تؤثر سلبا على الأحزاب الأخرى ومن الممكن أيضا أن تساهم في إضعاف وإرباك الحالة السياسية للأحزاب العربية من خلال التأثير السلبي على الناخبين ونسب التصويت.

٤. تصويب المنافسة البرلمانية إلى الداخل بمعنى تفرغ الأحزاب العربية صوريا لمناهضة التصويت للأحزاب الصهيونية واليهودية واشتغالها بمنافسة "العدو الحقيقي" وهي الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات مما يؤثر سلبا على حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والثقافي داخل المجتمع العربي وهذا حتما سيضعف هذه الأحزاب أمام رغبات الجماهير المتزايدة وفقدانها الثقة والنموذج القدوة من القيادات السياسية.

[٧] يديعوت احرونوت، ٤.١١.٢٠١٢.

الخلاصة

هناك مجموعة من السيناريوهات المتوقعة نتيجة للمتغيرات التي تظهر على الساحة العربية وخاصة ما يدور بين الأحزاب العربية البرلمانية ولعل قضية توقع السيناريو الفعلي باتت من الأمور المستحيلة إلا أنه يمكن الادعاء بأن الساحة العربية والحزبية تشهد تغيرات ملموسة لذا فان الجماهير العربية في الداخل بين خيارين؛ متغيرات قد تحمل في طياتها معطيات تكون مفاجأة للبعض وإما أن تكون تحركات روتينية وسلوكيات سياسية تقليدية اعتادت عليها الجماهير العربية لتحريك الجمود السياسي وإحياء المزاج الشعبي والجماهيري وتفعيله.

مراجع

صوت الحق والحرية.

صحيفة بانوراما.

فصل المقال.

يديعوت احرونوت.

صحيفة هارتس.

مواقع إخبارية

فلسطينيو ٤٨.

موقع العرب.

موقع بانيت.

موقع عرب ٤٨.

موقع هارتس.

موقع واي نت.